



UN
DP

هيئة الأمم
المتحدة للمرأة
هيئـة الأمـم المـتحـدة لـلـمسـاـواـة
بـيـنـالـجـنـسـيـنـوـتـمـكـيـنـالـمرـأـة



صندوق الأمم المتحدة للسكان



إذهاز البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
ال ESCWA
الاسكان



قطر

العدالة بين الجنسين والقانون



صندوق الأمم المتحدة للسكان

العدالة بين الجنسين والقانون

قطر

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة إيسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب إيسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أوإقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو بشأن تعين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل إيسكوا ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن إيسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
إيسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme, One UN Plaza, New York, NY, 10017, USA

صندوق الأمم المتحدة للسكان
70 أ، شارع النهضة، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: arabstates.unfpa.org

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: <https://arabstates.unwomen.org/ar>

صورة الغلاف: ©andresr/E+ via Getty Images

شكر وتقدير

هذه التقارير الوطنية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما كان لهذا العمل أن يُنجز دون الجهود المتميزة لأشخاص كُثُر على المستويين الإقليمي والوطني.

من إسكوا، ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في إسكوا، التي أدارت مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون، بما فيها تطوير المصفوفة وإعداد التقارير ويسرت بعض الاستشارات الوطنية في بعض الدول، تحت إشراف مهريناز العوضي مديرية مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وقادت منار زعيتور، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بتطوير مضمون التقارير وإعدادها بشكلها النهائي باللغة العربية. واستفادت إسكوا في إعداد هذه التقارير في مراحلها المختلفة من مثال منشي، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين، التي تولّت تجميع التقارير وتنسيقها في المراحل الأولى للعمل، وصوفيا ناصر، المتدربة في إسكوا، التي أعدت المسودة الأولى للمصفوفة التقديمية المحدثة اعتماداً على المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتدربتين كارين مراد ورهف زاهر اللتين رافقتا العمل على المبادرة.

من المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: كان لفرانسيس غاي، رئيسة فريق الشؤون المعنى بقضايا المساواة بين الجنسين في المركز الإقليمي، ورانيا طرزي، رئيسة الفريق الإقليمي لقضايا المساواة بين الجنسين بالإشراف على إسهامات في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون بشكل عام. كما شاركت كل من ليان مكاي، مستشارة سيادة القانون، وأنيسة والجي، أخصائية برنامج سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، وأرمانيا إيمبالي، أخصائية سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان في مراحل مختلفة من إعداد التقارير.

ومن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: أسهمت كل من سيمون إيلي أولوش أولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة، وكيلر فان لوفرن، محللة برامج، واستير مولامبا، مساعدة محلل برامج في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون بشكل عام تحت إشراف السيدة سوزان ميخائيل إلدهاغن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، والستيريانيكا فان دير غراف كوكل، نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

ومن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: أسهمت كل من كريستين شينيير، محللة برامج في قضايا الجنسين، وشيدورا كاستان، أخصائية برامج إقليمية في قضايا الجنسين، وحنان رباني، مستشارة البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والثقافة بشكل عام تحت إشراف لؤي شبانة، المدير الإقليمي، وكارينا نيريسيان، نائبة المدير الإقليمي.

وقادت المستشارات الثلاث شيرين بطشون، ونجلاء سرحان، ومنار زعيتور بإعداد المراجعة المكتبية الأولية للقوانين والتشريعات الناظمة للدول العشرين بناءً على المصفوفة المعدلة لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

والشكر موصول للجهات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت خلال فترة إعداد التقرير من خلال قراءة ومناقشة المسودات الأولى من هذا التقرير وتقييم ملاحظات قيمة، وموارد تشريعية وفنية مختلفة.

مع شكر خاص لحكومة اليابان على دعمها السخي لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

المحتويات

3 شكر وتقدير 7 مقدمة 8 المصفوفة القطرية - قطر

14	1. الإطار العام للدولة
15	ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة
15	باء. الدستور
16	جيم. الإطار القانوني العام
16	DAL. الآليات والسياسات والاستراتيجيات
17	هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

18	2. الأهلية القانونية والحياة العامة
19	ألف. الأهلية القانونية
19	باء. المشاركة في الحياة العامة

20	3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
21	ألف. الحماية من العنف الأسري
21	باء. الجرائم "بذرية الشرف"
22	جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
22	DAL. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج
22	هاء. الاغتصاب
22	واو. التحرش الجنسي
22	زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني
23	حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء
23	طاء. الاتجار بالبشر

24	4. العمل والمنافع الاقتصادية
25	ألف. عدم التمييز في العمل
25	باء. القيود على عمل المرأة
25	جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية
26	DAL. التحرش الجنسي في مكان العمل
26	هاء. العاملات في المنازل

28	5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)
29	ألف. زواج الأطفال
29	باء. إبرام عقد الزواج
30	جيم. الطلاق
30	DAL. الولاية وحضانة الأطفال

31	هاء. الميراث
31	واو. الجنسية
32	6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
33	ألف. الرعاية الصحية للأمهات
33	باء. وسائل منع الحمل
33	جيم. الإجهاض
34	DAL. التثقيف في مجال الصحة الجنسية
34	هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة
34	واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة
36	التشريعات
37	المراجع
39	الحواشى
42	المصروفقة ومعايير الترميز

مقدمة

وفيما يتعلّق بالمنهجية المتبعة في تطوير هذه الموجزات القطرية، فقد اتّخذت الخطوات التالية:

1. أُعدّ موجز أولي بالاعتماد على تحليل الأدبيات التي تتناول مختلف القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات، وممارسات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان العشرين، ليشكل أساس مسودات الموجزات القطرية.

2. طورت مصوّفة تقييمية خاصة بمحارب الموجز القطري الستة تتناول القوانين لناحية تعزيزها وكذلك إنفاذها الحقوق من خلال ترميز المؤشرات بألوان محددة يتم تحديدها بناءً على مدى انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية. وعموماً، يتم ترميز القوانين التي تنص على المساواة بين الجنسين باللون الأخضر، أما في الحالات التي تمت فيها معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات تحول دون انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية، فيتم الترميز باللون البرتقالي. وفي الحالات التي لا ينص فيها القانون على المساواة بين الجنسين بشكل واضح وغير ملتبس، يتم الترميز باللون الأحمر. ويتم ترميز المعايير التي لا يغطيها القانون باللون الأسود. أما عندما لا تتوفر بيانات، فيتم الترميز باللون الرمادي. وتتوفر المصوّفة التي أدرجت ضمن الملحق المعايير المستخدمة والألوان الترميزية لكل مؤشر.

3. تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية التقرير لا تسعى إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق النساء، ولا استعراض كل التدخلات والبرامج والتداريب الوطنية، كما أنّ المصوّفة والمعايير المعتمدة لا تقيس الجانب التطبيقي للقوانين بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، بحسب الاتفاقيات والأطر الدولية. ويمكن أن يساهم التقرير في دعم جهود الشركاء الوطنيين في تعديل المنظومة التشريعية تواؤماً مع المعايير والمتطلبات الدولية والأممية.

4. عُرضت التقارير الأولية والمصوّفة التقييمية على الشركاء في الدول العربية للمراجعة وإبداء الرأي وتحديث المعلومات بما ينسجم مع التطورات التشريعية وتحديثاتها.

5. نظراً إلى محدودية المراجعة المكتبة للأدبيات، تولت فرق الأمم المتحدة القطرية وخبراء استشاريون قيادة مسار التحقق القطري لكل مسودة من مسودات الموجزات القطرية. وقد جرى هذا المسار لضمان دقة كل موجز قطري، واشتمل على التماس آراء الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين.

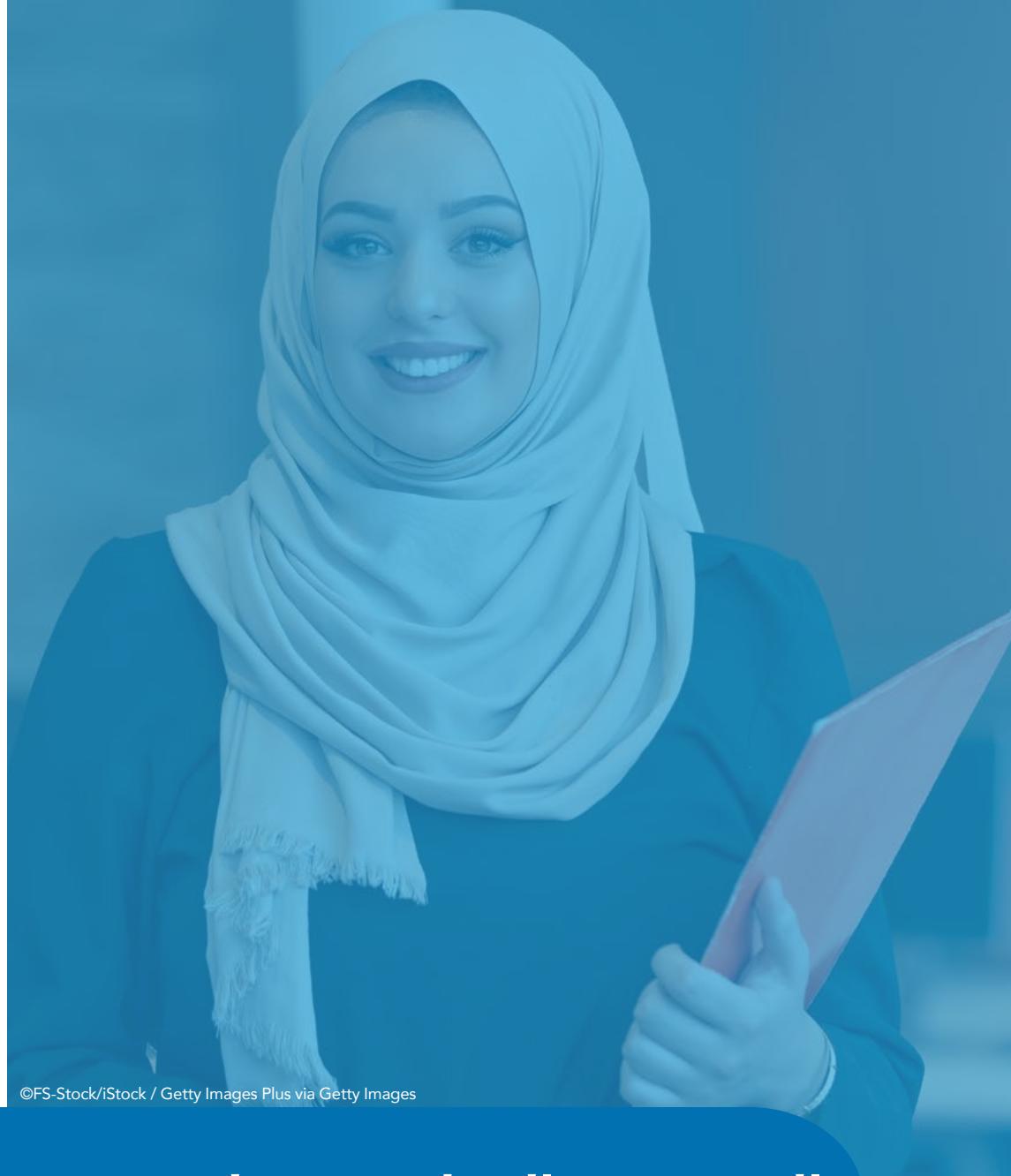
6. عُدلت الموجزات وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني.

7. سيعمل الشركاء سنويّاً على تحديث الترميز الخاص بكل دولة اعتماداً على مسار تطوير وتعديل التشريعات الوطنية.

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دراسة حول العدالة بين الجنسين والقانون. وقدّمت هذه الدراسة التي نُشرت للمرة الأولى عام 2018 ونُقحت عام 2021، تقييماً شاملّاً للقوانين والسياسات التي تؤثّر في المساواة بين الجنسين على مستويات التعزيز والإنفاذ والرصد في بلدان المنطقة العربية. واعتمد التقييم على 74 مؤشراً يوضح كل واحد منها مدى اقتراب القانون أو السياسة العامة من المعايير الدولية أو يُبعده عنها، وذلك من خلال مصوّفة ضمّمت لهذا الغرض بالاستناد إلى المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الدراسة عشرين دولة عربية، وتستعرض أبرز التطورات التشريعية والسياسية التي استجذت فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألّف كل تقرير قطري من موجز قطري ومصوّفة تبيّن مدى انسجام النصوص القانونية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. ويوفر كل موجز، بالإضافة إلى اللمحّة العامة الاستهلاكية التي تفصّل الخلفية والأساس المنطقي وإطار العمل التحليلي والمنهجية المتبعة، تحليلاً لقوانين الدولة وسياساتها لناحية تعزيز أو إعاقة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ودورها في كفالة الحماية من العنف ضد المرأة على صعيد ستة مجالات هي:





©FS-Stock/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية - قطر

تبني المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون. للاطلاع على هذه المعايير، يُرجى مراجعة "المصفوفة ومعايير الترميز" المتوفرة في نهاية هذا التقرير.

الإطار العام للدولة

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى جميع المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟
تغطي الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (رعاية صحة الأم بشكل رئيسي)، وليس واضحًا ما إذا خُصصت موارد لتنفيذها.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

في بعض أحكام في الدستور وفي قانون المحاماة ما ينص على المساعدة القانونية والدفاع للمتهم وت تقديم المساعدة القانونية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية).

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

المادة 61 من قانون المحاماة، تقدم المساعدة في المسائل المدنية والأسرية على وجه العموم عند الحاجة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس؟
لا يوجد تشريع يشير إلى إنتاج أو نشر إحصاءات مصنفة على أساس الجنس.

الدستورية المتعلقة بالمساواة في التشريع أو السوق القضاية.

هل تحدد القوانين المحلية بوضوح ولية اختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد الدستور أو القانون الوطني ولية اختصاص أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

نص الدستور على مبدأ المساواة، ولكن لا يوجد قانون عام يحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس.

هل وضعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم توضع أي سياسة أو خطة وطنية في هذا الصدد.

هل رصدت هيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا تتضمن الميزانية أي التزامات بتنفيذ التشريعات الخاصة بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

هل صدق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقيةسيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2009. وتحفظت على المواد (1)(ج) و(9)(ج) و(15)(ج) و(16)(ج).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

ينص دستور عام 2004 على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولا يجوز التمييز على الإطلاق على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

إذا كان القانون العرفي مصدرًا شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلحته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدرًا للقانون بموجب الدستور، ولم يتناول الدستور صلحته في حال تعارضه مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدرًا قانونياً يعتد به بموجب الدستور، فما هي صلحته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

نص الدستور صراحةً في المادة (1) على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريعات، ولم يجر التطرق إلى مسألة صلحته قانون الأحوال الشخصية بما يتعارض مع الأحكام

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟
لا يطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو من الزوجين وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الأمور المدنية.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

يوفر القانون المنظم لبطاقات الهوية الوطنية بوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية حقوقاً متساوية للنساء والرجال في الحصول على بطاقة الهوية.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

يوفر قانون جوازات السفر وبوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية حقوقاً متساوية للنساء والرجال في التقديم للحصول على جوازات السفر.

المناصب، مثل: القضاء، وعضوية البرلمان، والمناصب الوزارية وغيرها من وظائف الخدمة المدنية الوطنية.

هل تخصّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
لا توجد أحكام قانونية بشأن الحصص المخصصة للنساء في مقاعد /أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
لا يوجد قانون يحظر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
لا توجد أي قيود تتعلق بحق النساء في إبرام العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حياة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
نظام الملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق التملك والوصول والتحكم في الممتلكات.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
لا توجد قيود قانونية خاصة بنوع الجنس لتسجيل العمل التجاري.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
تنسجم جميع القوانين ذات الصلة المتعلقة بالمناصب العامة الأخرى لغة محايدة بين الجنسين في تحديد معايير العمل في هذه

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

يُطلب من النساء الحصول على إذن من الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض مسائل قانون الأحوال الشخصية/الأسرة، على سبيل المثال، توليولي المرأة، بغض النظر عن ستها، عقد زواجها برضاهما.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تتمتع شهادة المرأة بنفس وزن الأدلة في المحكمة مثل شهادة الرجل في المسائل المدنية الجنائية، ومع ذلك لا تزال هناك استثناءات كبيرة في المسائل الأسرية/ الشخصية، حيث يتمتع الشهود الذكور بوزن إثباتي أعلى من شهادة الإناث في معظم القضايا.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة، لا تعرّض قضايا الاغتصاب الزوجي على المحاكم بسبب مطلب الطاعة في قانون الأسرة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
لا يتضمن قانون العقوبات اي أحكام قانونية خاصة بتبرئة الجاني في حال الزواج من الضحية.

هل يعُرف التحرش الجنسي في أي تشريع؟
لا يوجد تشريع خاص بتعريف التحرش الجنسي، ولكن يمكن الاستئناس بقانون العقوبات، حيث تجرّم المادة 291 منه الملاحظات أو الأصوات أو الإيماءات المسيئة للنساء والفتيات.

هل هناك نص في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
لا يوجد نص في القانون يهدف تحديداً إلى العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات ولكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على الجميع؛

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟
تسمح (المادة 47) من قانون العقوبات بتحفيض العقوبة على مرتكبي الجرائم بذريعة "الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
لا توجد قوانين تنظر تشويه أو بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للإناث، ويحدّر الذكر أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لا يُمارس في قطر.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟
يعتبر الزنا جريمة بموجب المواد 281 (282) و(285) من قانون العقوبات.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
بحسب قانون العقوبات ان فعل الاغتصاب هو فعل موقعة رجل لامرأة بغير رضاها.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الجنسي؟
يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
لا يوجد تشريع للحماية من العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
لا يوجد تشريع للحماية من العنف الجنسي.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
لا يوجد تشريع للحماية من العنف المالي.

هل تناح أوامر حماية جنائية ومدنية لضطاح العنف تتأتى عن انتهائها عواقب قانونية (يعتبر انتهائها جريمة)؟
لا يوجد تشريع للحماية من العنف المالي، وتالياً لا توجد أي أحكام قانونية خاصة بحصول ضطاح العنف على أمر حماية جنائية ومدنية.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحماية ووقائية) بشأن التاجر بالبشر في أي قانون؟

اعتمدت قطر قانوناً شاملأً لمكافحة التاجر بالبشر عام 2011 يتضمن عقوبات تصل إلى 15 عاماً في السجن وخدمات حمائية لضحايا التاجر بالبشر.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟
الاشتغال بالجنس والبغاء محظوظ بموجب المادة 298 (من قانون العقوبات).

يعاقب قانون المرائم الإلكترونية على أي فعل يؤدي إلى التشهير والانتهاك وعرقلة الحياة الخاصة لشخص أو عائلة من خلال نشر أي معلومات خاصة بهذا الشخص/العائلة على الإنترنت.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون العمل حكمًا محدداً بحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، ومع ذلك، قد تكون هذه الأفعال غير قانونية بموجب أحكام قانونية عامة أخرى. نص قانون العقوبات (المادة 291) على تجريم أي فعل يشكل جريمة على الأئم بالكلام أو الصوت أو الإيماء أو العرض أو أي فعل ينتهك خصوصية الأنثى.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبيل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن الدعاوى المدنية/سبيل الانتصاف للتصدي للاعتداء والتحرش الجنسيين أو لمعاقبة الانتقام بالفصل من قبل أرباب العمل.

هل يؤمن قانون العمل الحمائية للعمال المنزليين؟

يحدد القانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن العمالة المنزلية الحد الأقصى لساعات العمل والإجازة مدفوعة الأجر وحقوق الصحة والسلامة في مكان العمل مثل عدم جواز تشغيل العامل خلال إجازته المرضية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

لا توجد هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل، ولكن هناك لجان فض المنازعات العمالية التي تختص بالفصل في جميع المنازعات الناشئة عن قانون العمل.

القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

وفق قانون التقاعد والمعاشات على أن يكون سن التقاعد 60 سنة للرجال و55 سنة للنساء.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منع أوجههم معاشاتهم التقاعدية؟

يمكن للزوجين تحويل معاشاتهم التقاعدية إلى بعضهما البعض، ولكن يحق للرجل فقط نصف معاش زوجته المتوفاة إذا كان لديه راتب/معاش خاص، على عكس النساء، حيث يحق للمرأة الأرملة الحصول على معاش تقاعدي كامل عن زوجها المتوفى بغض النظر عن حصولها على راتب/معاش خاص أم لا، ولكن إذا تزوجت الأرملة ينتفي عنها هذا الحق.

هل يحظر القانون الفصل في أثناء فترة العمل وإجازة الأمومة؟

يحظر على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادة 98 من قانون العمل.

هل ينص القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّته منظمة العمل الدولية بأربع عشر أسبوعاً؟

يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 50 يوماً، يدفعها صاحب العمل. هذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية البالغ 14 أسبوعاً.

هل ينص القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا ينص القانون على حصول الآباء على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعيمها؟

لا توجد دور لرعاية الأطفال مدعومة أو مقدمة من الدولة في القطاعين العام والخاص.

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

لا يحظر القانون التمييز على أساس نوع الجنس في التوظيف، ولكن يمكن الدستئناس بأحكام عامة تحظر التمييز.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

تنص المادة (93) من قانون العمل لعام 2004 على أن المرأة يجب أن تحصل على أجر متساوٍ مع الرجل عندما تقوم بالعمل نفسه وأن تتأخر لها فرص التدريب والتقدم نفسها مثل الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

لا يمنح القانون المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل الذي له القيمة نفسها لعمل الرجل، ويشير القانون إلى العمل نفسه وليس قيمة العمل نفسه.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قيود قانونية خاصة بالعمل الشاق، نص قانون العمل صراحة على عدم تشغيل العاملة في أعمال خطيرة أو شاقة أو عمل يضر بصحتها أو أخلاقياتها أو أي عمل آخر يحدده قرار من الوزير.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوة بالرجل؟

هناك قيود قانونية على العمل الليلي خاصة بالمرأة، بحيث لا يجوز عمل العاملة إلا في الأوقات التي يصدر بها قرار من الوزير.

هل تميز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني)، وغيرها من

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينص القانون على تلك الحقوق؟

يحدد قانون الأسرة قواعد الميراث التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية. للمرأة الحق في الميراث ولكن في الكثير من الحالات تحصل على أقل من الرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

محاكم الأسرة هي المحكمة المدنية المتخصصة بالنظر في النزاعات العائلية/الشخصية.

هل للمرأة حقوق متساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

لا تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى أطفالها بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لسنة 2005).

هل للمرأة حقوق متساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى زوجها الأجنبي بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لعام 2005).

هل يمنع القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

بعد الطلاق أو الانفصال، تحفظ الأم بحضانة أبنائها حتى سن 13 وبناتها حتى سن 15 إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك. وأغلب الأحكام تمنع حضانة الذكر إلى 17 سنة والأنثى حتى الزواج أو بلوغ الرشد أو الحصول على وظيفة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

هناك أحكام قانونية عامة تؤكد المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان العيش (محل إقامتهما ومكان إقامتهما)، ولكن في بعض الحالات يتغير على المرأة المتزوجة طلاع زوجها ويمكن أن تفقد حقها في النفقة إذا رفضت الانتقال إلى المسكن الزوجي على النحو الذي ينطويه قانون الأسرة.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة، ومن غير قيود على أنواع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تمارسها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

ينظم القانون المدني نظام الملكية (الملكية الخاصة والجماعية والمشتركة وأو العائلية) وتتبني قطر نظام فصل الملكية بين الزوجين.

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

ينص قانون الأسرة لعام 2006 على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 للفتيان و16 للفتيات. يجوز للقضاء الموافقة على الزواج دون هذه الأعمار في حالات استثنائية.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

الزواج دون السن القانونية لا يبطل وغير قابل للإبطال. يحدد القانون الشروط المسبقة اللازمة لعقد الزواج الصحيح، لكنه لا يعتبر سن الزوجين عاملاً يؤثر على بطلان عقد الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروط في الطلاق؟

يشترط قانون الأسرة على الزوج إعلان الزوجة وبالمقابل على الزوجة إطاعة الزوج، للزوج الحق في الطلاق، أما الزوجة فلها الحق في الطلاق لأسباب محددة. يمكنها أيضاً التقدم بطلب للحصول على الخلع دون أسباب إذا تدخلت عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يسمح قانون الأسرة بتعدد الزوجات حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
الآباء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يدررونها (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

يسمح بالإجهاض فقط لإنقاذ حياة المرأة أو ضعف الجنين. ويلزم الحصول على موافقة الزوجين في حالة إجهاض الجنين بسبب ضعفه وإذن طبي في جميع الأحوال. ومن غير المسموح بالإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح المطارم.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المطارم أو وجود تشوهات جينية، وهل ألغى تجريم الإجهاض في أي حالة

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟ لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على رعاية الأمومة.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المرهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟ لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى توفير خدمات منع الحمل.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرّم قانون العقوبات السلوك الجنسي بين البالغين بالتراضي خارج إطار الزواج، كما وتجرم المادة (296) إغراء "اللواط" أو ارتكاب "الفاحشة" حسب التعابير التي ترد في نصوص المواد القانونية.

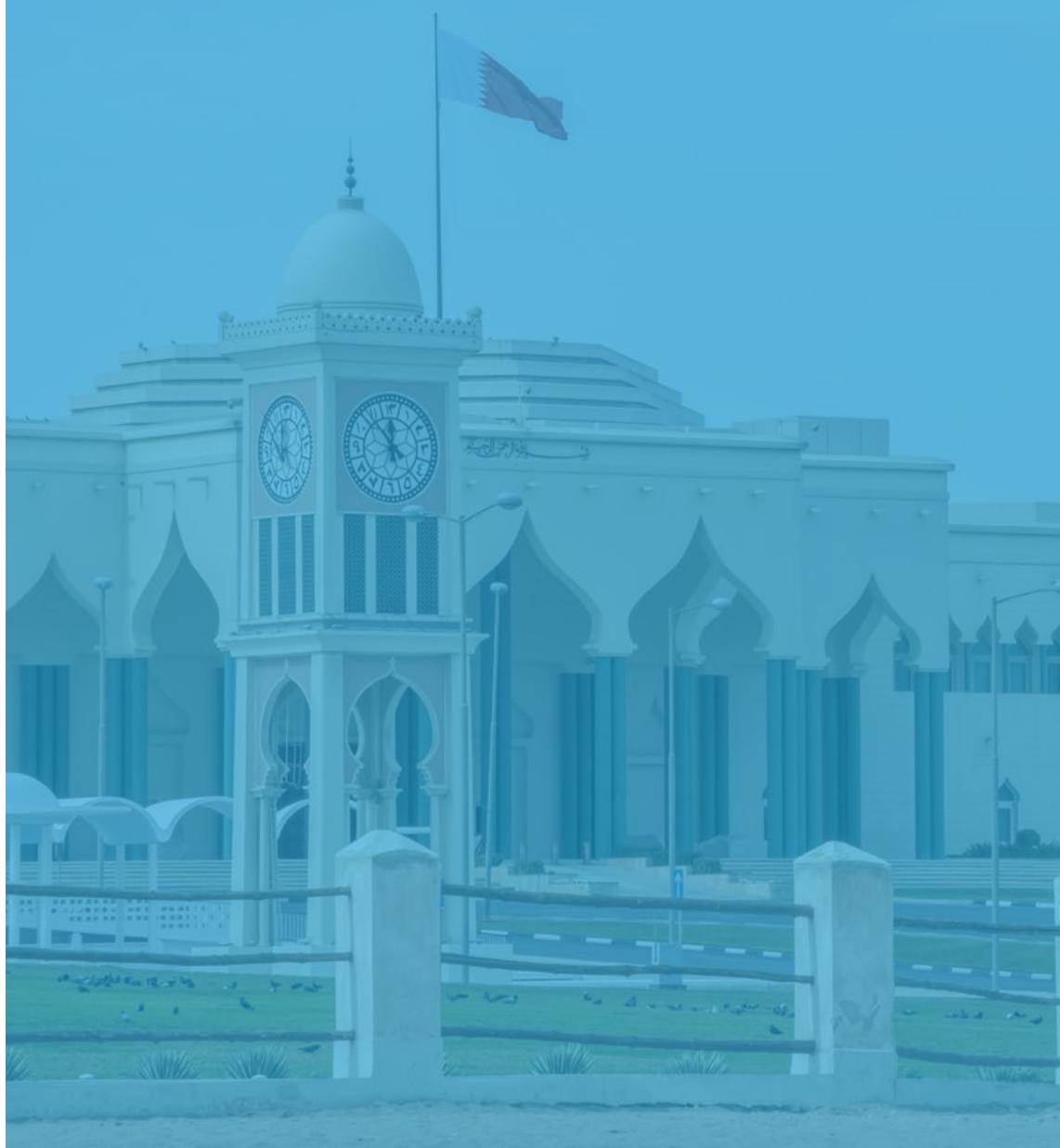
هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، يصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى اختبار والاستشارة الطوعيين لفيروس نقص المناعة البشرية.

على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟ لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى رعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الإلزام بإدراج التثقيف الجنسي الشامل كعنصر من مكونات المناهج المدرسية الوطنية.



©Jozef Durok/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الإطار العام للدولة

01

1. الإطار العام للدولة

ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة

2. تعلن دولة قطر أن مسألة تغيير "الأنماط" الواردة في المادة 5(أ) ينبغي لألا يُفهم منها تشجيع المرأة على التخلّي عن دورها بصفتها أمًا ومربيًّة مما يؤدي إلى تقويض كيان الأسرة.
3. وفقاً للمادة 29(2) من الاتفاقية، تعلن دولة قطر، بموجب هذا النص، أنها تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة 1 من تلك المادة (في ما يتعلق بالتحكيم في النزاعات).

إلى جانب اتفاقية سيداو، انضمت قطر إلى عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان، من بينها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بيد أنها أبدت بعض التحفظات عليه.¹
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى المستوى الإقليمي، قطر هي دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

بالمقابل، لم تنضم قطر إلى:

- اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تنص المادة 68 من الدستور على أن جميع الاتفاقيات الدولية التي يبرمها أمير دولة قطر تصبح جزءاً من النظام القانوني الوطني. كما تنص المادة 6 من الدستور على أن الدولة تحترم المواطنة والعقود الدولية، وتعمل على تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق والعقود الدولية كافة التي تكون طرفاً فيها (المادة 6 من الدستور).

انضمت قطر إلى اتفاقية سيداو في عام 2009، ولكن مع تحفظات على المواد التالية:

- المادة 2(أ) في ما يتعلق بأحكام الوراثة لمخالفتها نص المادة 8 من الدستور.
- المادة 9(2) لمخالفتها أحكام قانون الجنسية القطرية.
- المادة 15(1) في ما يتعلق بمسائل الإرث والشهادة لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.
- المادة 15(4) المتعلقة بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سكthem وإقامتهم لمخالفتها أحكام قانون الأسرة والأعراف السائدة في قطر.
- المادة 16(1)(أ) و(ج) (و) الخاصة بمسائل الأسرة لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

وكذلك، أدرجت قطر الإعلانات التالية في وثيقة انضمامها إلى الاتفاقية:

1. تقبل حكومة دولة قطر نص المادة 1 من الاتفاقية بشرط لا يُقصد بعبارة "بعض النظر عن حالتها الزوجية"، الواردة في هذه المادة، تشجيع العلاقات الأسرية خارج إطار الزواج الشرعي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات القطرية. وتحتفظ بحق تنفيذ الاتفاقية وفقاً لهذا المفهوم.

باء. الدستور

رقم 1 بتشكيل لجنة لإعداد دستور دائم للدولة. جرى الاستفتاء على مشروع الدستور الدائم بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2003، وفي 8 تموز/يوليو 2004 صدر الدستور الدائم لدولة قطر.

صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر في عام 1970. وبتاريخ 19 نيسان/أبريل عام 1972، صدر النظام الأساسي المؤقت المعدل، وفي 13 تموز/يوليو 1999، صدر القرار الأميري

تنص المادة 1 من الدستور على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريعات. ويُستند إلى هذه المادة لبرير تحفظات قطر على اتفاقية سيداو وإعلاناتها ذات الصلة. ولا يتضمن الدستور أي أحكام تتناول مسألة صلاحية الشريعة الإسلامية في حال تعارضها مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز بين الجنسين.

ولا يعتبر القانون العرفي مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور، ولا تقضى أي تشريعات محلية بتعريف أنظمة العدالة غير الرسمية وتحديد ولايتها في قطر.

بموجب المادة 18 من الدستور، يقوم المجتمع القطري على دعامتين: العدل، الإحسان، الحرية، المساواة ومكارم الأخلاق. كما تصون الدولة دعامتين المجتمع، وتケل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين (المادة 19).

خَصَّ الدستور الباب الثالث منه للحقوق والواجبات العامة. وفق ما تم النص عليه، فالموطنون متتساوون في الحقوق والواجبات العامة (المادة 34)، و"الناس متتساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين"²⁵ (المادة 35).

جيم. الإطار القانوني العام

ضد المرأة، وللتمييز المتعدد الجوانب في المجالين العام والخاص، حسب ما تنص عليه المادة الأولى من اتفاقية سيداو.

باستثناء الدستور، ليس هناك تعريف للتمييز ضد المرأة في القانون الوطني يحظر صراحة التمييز المباشر وغير المباشر.

دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات

- اعتمدت دولة قطر الاستراتيجيات التالية:
 - الرؤية الشاملة للتنمية لدولة قطر "رؤية قطر الوطنية 2030"، بموجب القرار الأُميري رقم 44 لسنة 2008. وفق هذه الرؤية، سيكون للمرأة دور فعال في جوانب الحياة كافة، لا سيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. من ضمن غايات هذه الرؤية، تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة السياسية والاقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.³
 - استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)⁴: وهي تهدف إلى استدامة الازدهار الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، وتنطلع إلى تعزيز التنمية البشرية عبر تقديم نظام شامل للرعاية الصحية، والنهوض بجودة التعليم والتدريب، وتعزيز قوة عمل كفوءة وملتزمة وتحقيق تنمية اجتماعية سليمة.
 - استراتيجية قطاع التماسك الأسري (2011-2016): تتضمن أهدافاً متعلقة بتخفيف العنف الأسري وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة بالعنف.⁵
 - الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2017-2022: تحسيناً لإنفاذ تدابير مكافحة الاتجار بالبشر، أنشأ مجلس الوزراء بالقرار رقم 15 لسنة 2017 اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. تنسق اللجنة مع الجهات المعنية في هذا الشأن لرصد ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وهي تضع الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحدد البرامج والآليات المنفذة لها وتعد قاعدة بيانات تتضمن التشريعات الدولية ذات الصلة بالاتجار بالبشر وأساليب الاتجار، إضافة

بموجب القرار الأُميري رقم 4 لسنة 2016 ألغى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وأنشئت إدارة لشؤون الأسرة.

تُنفذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة، وتنشر الوعي في المجتمع بالتحديات والقضايا الأسرية والاجتماعية وأثارها وطرق الوقاية منها بالتنسيق مع الجهات المختلفة.

وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على حماية الحريات العامة وتعزيزها، وترسخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان على صعيدي الفكر والممارسة. أنشئت اللجنة بموجب مرسوم بقانون رقم 38 لعام 2002، ولاحقاً أعيد تنظيمها بموجب مرسوم بقانون رقم 17 لعام 2010، الذي منحها الاستقلال التام وجعلها ذات شخصية معنوية وصرف لها موازنة مستقلة.

وأما اللجنة المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة والصغار وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 26 لسنة 2019 وهي معنية بالنهوض بأوضاع المرأة والصغار وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتضم في عضويتها عدداً من الوزارات واللجان والمؤسسات غير الحكومية.

في ما يتصل بالاستراتيجيات، لم يجر وضع أي خطط عمل أو استراتيجيات وطنية تشمل على معايير واضحة بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الأسري ولم تخُص التزامات في الموازنة من أجل تطبيق التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

الأولويات الرئيسية، مع ما يستتبعها من حمل صحي. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين مؤشرات صحة الأم والرُّضُع بنسبة 10 في المائة، بما في ذلك تقييم الرعاية السابقة للولادة وفي أثناءها وبعدها⁷. وترمي وثيقة رؤية قطر الوطنية 2030 إلى توفير نظام شامل للرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والعناية بالصحة النفسية والبدنية، يواكب المعايير العالمية الفضلى ويأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال⁸.

ولا ينصل أي تشريع على إنتاج الحكومة ونشرها إحصاءات متعلقة بالمرأة⁹ بالرغم من أن معظم النشرات الإحصائية قد تكون مفصلة حسب نوع الجنس.

الاستفسارات والتوعية بقضايا الأسرة، والتنسيق مع الجهات المختصة بشأن مواجهة العنف الموجه للأسرة والمرأة، وتطوير قدرات النساء.

وتهدف المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة إلى حماية الفئات المتضررة من العنف على صعيد الأسرة والمجتمع، وتأمين المسكن لها. كذلك، تقدم المعلومات والمساعدة القانونية والإحالة إلى الخدمات الصحية. وأنشئ، تحت إشراف المؤسسة، مراكز ومؤسسات معنية بالتصدي للعنف ضد النساء مثل مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، ومركز الاستشارات العائلية.

ولم يصدر أي مرسوم بإنشاء هيئة مستقلة ومتخصصة تُكلِّف بتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة. وبموجب قانون تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تتلقى اللجنة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام¹².

إلى مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة وضمان اتساقها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها الدولة.

لم تضع دولة قطر استراتيجية خاصة لتناول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولكن تدرج الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة 2018-2022 النساء ضمن الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، وتحدد هدفاً يتمثل في تحقيق تحسن بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2022 في مؤشرات الصحة والعافية للنساء في سن الإنجاب، مما يكفل حملاً صحياً⁶. وتشمل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) أيضاً بعض الجوانب المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتتصدر صحة المرأة سلم

هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

1. الوصول إلى العدالة

بموجب الدستور، المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة تتوفّر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع¹⁰. الحق في المساعدة القضائية في المسائل الجنائية منصوص عليه في قانون المحاماة من خلال المواد 61-64¹¹ التي تؤكد حق المتهم (ذكر أو أنثى) في الدفاع والمساعدة القضائية. وتعين المحكمة محام للدفاع عن المتهم المعسر ودفع أتعابه ولا ينص القانون على تقديم المساعدة القضائية في المسائل المدنية الأُسرية، فوفقاً للمادة 61 من قانون المحاماة تقدم المساعدة في المسائل المدنية والأُسرية على وجه العموم عند الحاجة.

2. الخدمات القانونية والمؤسسة

تضم المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات إدارة شؤون الأسرة التي وفرت خط حماية وتمكين الأسرة والمرأة للرد على



©mirsad sarajlic/Stock / Getty Images Plus via Getty Images

الأهلية القانونية والحياة العامة

02

2. الأهلية القانونية والحياة العامة

أ. الأهلية القانونية

وينص القانون المدني على المساواة في الحقوق بين كلّ شخص (ذكراً أو أنثى) بلغ سن الرشد (ثمانى عشرة سنة كاملة) في أداء التصرفات القانونية، مثل إبرام العقود وإدارتها وفسخها²¹. ويضمن قانون إصدار مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، حق جميع العمال (ذكوراً وإناثاً) في الحصول على خدمات مالية عالية الجودة والمستوى في إطار من المعاملة الشفافة والعادلة والمتناسبة²². ولا تفرض أي قيود قانونية على المرأة في تسجيل الأعمال التجارية.

إضافةً إلى ما سبق، يكفل الدستور الحق في الملكية لكلّ شخص²³. ووفقاً للقانون المدني²⁴ وقانون التسجيل العقاري²⁵، يتمتع كلُّ من المرأة والرجل بحقوق متساوية في التملك واستعمال الممتلكات الشخصية والشائعة والأسرية واستغلالها والتصرف فيها.

يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الحصول على جوازات السفر¹³ وبطاقات الهوية الشخصية¹⁴. ولا يجب على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، أو من زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في إجراءات قانونية في المسائل المدنية والتجارية. يعتمد قانون المرافعات المدنية والتجارية لغة محايدة للإشارة إلى الجهة التي ترفع الدعاوى إلى المحكمة¹⁵. ولا تفرض القوانين التي تنظم تأسيس الشركات وتشغيلها¹⁶ وفتح الحسابات المصرفية والحصول على بطاقات الائتمان¹⁷ أي قيود على النساء. وفي المسائل المدنية¹⁸ والجنائية¹⁹، تتساوى في الوزن نفسه، شهادة المرأة وشهادة الرجل، غير أنه يكون لشهادة الذكور وزن أكبر في كثير من المسائل الشخصية، إذ يُشترط لعقد الزواج حضور شاهدين رجلين، ويثبت النسب بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وتثبت الولادة وتعيين المولود بشهادة ذكر أو أنثى²⁰.

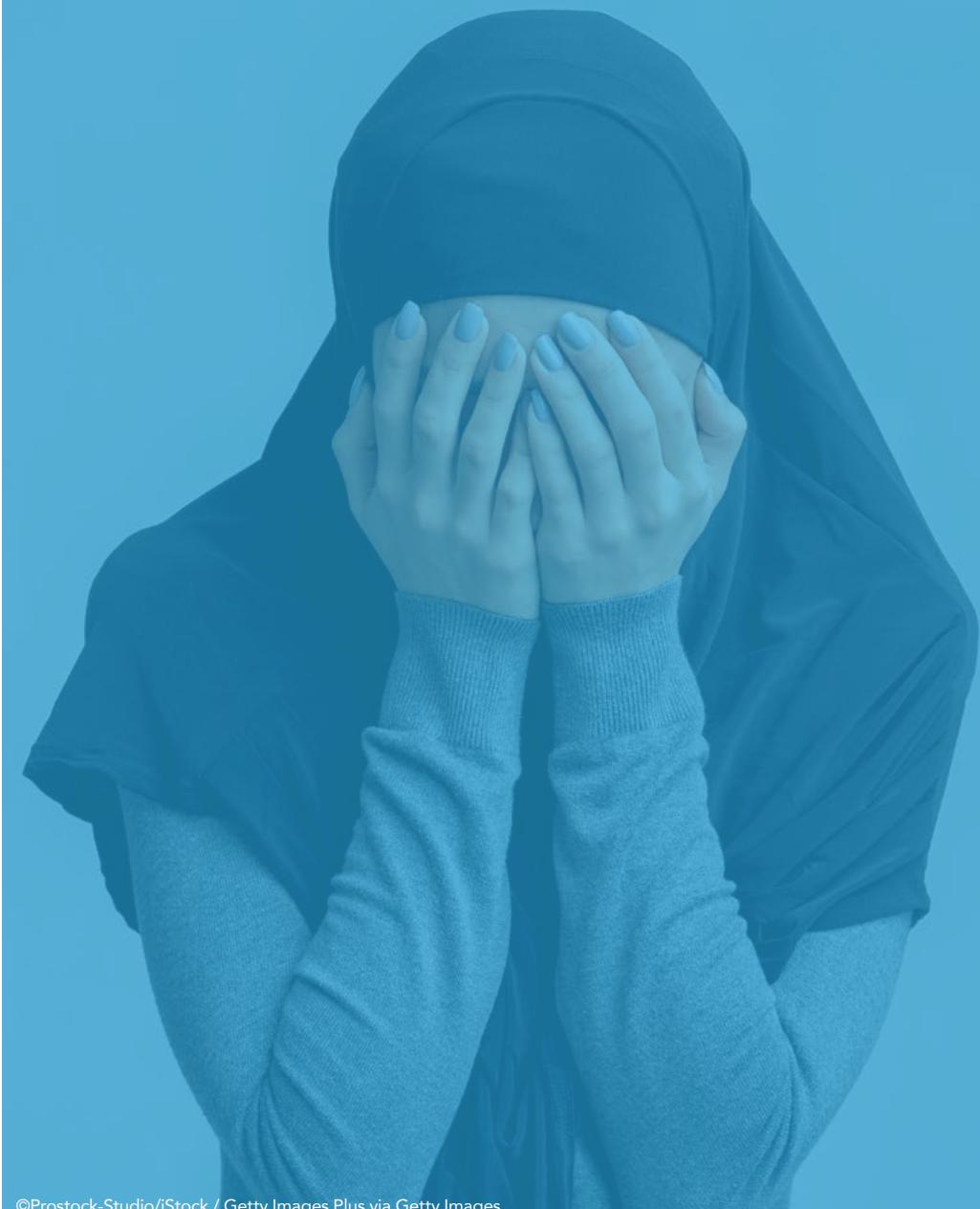
ب. المشاركة في الحياة العامة

كأعضاء في مجلس الشورى²⁹. وتُستبعد المرأة صراحةً من ترؤس الدولة بناءً على المادة 8 من الدستور، التي تنص على أن "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور... إن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولها للعهد، وفي هذه الحالة تكون وراثة الحكم في ذريته من الذكور".

أيضاً لا يتناول أي تشريع مسألة العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في شغل المناصب العامة والسياسية. وتعتمد القوانين التي تنظم معايير اختيار الوظائف في السلطات القضائية²⁶ والتنفيذية²⁷ والتشريعية²⁸، لغة محايدة.

تكفل الدولة حق الانتخاب والترشح للمواطنين وفقاً للقانون كما جاء في المادة 42 من الدستور. مع ذلك، لم تُخصص لا في التشريعات ولا خارج إطارها، أي حصة للمرأة في توزيع مقاعد مجلس الشورى القطري. في عام 2017، عيّن أمير قطر أربع نساء



©Prostock-Studio/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

03

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

ألف. الحماية من العنف الأسري

ثبت اعتداؤه على زوجته. وينص قانون الأسرة لسنة 2006 على أن حقوق الزوجة على زوجها تشمل عدم الإضرار بها مادياً أو معنوياً³².

ولا يوفر القانون أوامر حماية لضحايا العنف الأسري، غير أن الدولة تقدم خدمات الدعم القانوني والاجتماعي النفسي والمأوى إلى ضحايا العنف من خلال مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)³³.

لم يُسن أي قانون محدد بشأن العنف الأسري، لكن شُكّلت لجنة عام 2014 لوضع مشروع قانون العنف الأسري ورفعت تقريرها إلى مجلس الوزراء³⁰.

وتوفر الأحكام العامة لقانون العقوبات لسنة 2004 الحماية من العنف الأسري، ويجرم القانون "جرائم القتل والانتحار والاعتداء على سلامة الجسم" الواردة في باب "الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامته"³¹. وتفرض العقوبات على الزوج إذا

باء. الجرائم "بذرية الشرف"

بمقتضى الشريعة الإسلامية أو القانون، وفي نطاق هذا الحق". ويعتبر استعمالاً للحق "أعمال العنف التي تقع على من ارتكب جريمة متلبساً بها، بقصد ضبطه، وذلك بالقدر اللازم لهذا الغرض"³⁵.

يتناول الفصل الرابع من قانون العقوبات "الزنا والجرائم الواقعية على العرض". وتنزل المحاكم عقوبات مخففة بالرجال الذين يرتكبون جرائم الشرف³⁴، فقانون العقوبات ينص على أنه "لا جريمة إذا وقع الفعل بنية سليمة، استعمالاً لحق مقرر



©rahhal/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولكن ما من قوانين تحظر ختان الأعضاء التناسلية للإناث في قطر.

هذه الممارسة ليست من بين العادات والتقاليد المحلية. وبالرغم من أن بعض المقيمين في قطر ينحدرون من بلدان تسود فيها هذه الممارسة، لم تسجل في قطر أي حالة مؤكدة

دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

أتّموا السادسة عشرة من عمرهم³⁶. وتشمل العقوبة الحبس لمدة قد تصل إلى سبع سنوات.

يجرّم قانون العقوبات الزنا وجميع أشكال العلاقات الجنسية بالترادي خارج إطار الزواج بالنسبة إلى الذكور والإإناث الذين

هاء. الاغتصاب

رعايتها، أو من لهم سلطة عليها، أو كان خادماً عندها أو عند من تقدّم ذكرهم.

وفق القانون أيضاً، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات، كل من واقع أنثى بغير إكراه، أو تهديد، أو حيلة، وكانت قد أتمت السادسة عشرة من عمرها. وتعاقب بذات العقوبة الأنثى التي قبلت على نفسها ذلك. بدون أن يستثنى صراحة في نصه الاغتصاب الزوجي.

يعرف قانون العقوبات فعل الاغتصاب بأنه فعل مواقعة رجل لامرأة بغير رضاها، حيث "يعاقب بالإعدام، أو الحبس المؤبد، كل من واقع أنثى بغير رضاها، سواء بالإكراه أو بالتهديد، أو بالحيلة"³⁷.

كما يعاقب بالحبس المؤبد كل من واقع أنثى بغير إكراه، أو تهديد، أو حيلة، مع علمه بأنها مجنة، أو معتوهة، أو لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها. وتكون العقوبة الإعدام، إذا كان الجاني من أصول المجنى عليها، أو من المتولين تربيتها أو

واو. التحرش الجنسي

بأي كلمة أو صدر عنه أي صوت أو إيماء، وكل من تطفل على أنثى في خلوتها. ويعاقب على هذه الجريمة بالحبس لمدة سنة وأو بالغرامة³⁸.

لم يتناول قانون العقوبات التحرش الجنسي بشكل مباشر وواضح، ولكن يمكن الاستئناس به لتجريم التحرش الجنسي، ويعاقب كل من قصد خدش حياء أنثى بأن تفوه

زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني

نشرها على شبكة الإنترنэт³⁹. ويعتبر طفلاً بحكم القانون كل من لم يُتم من العمر ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة. كذلك، يعاقب القانون على أي فعل يؤدي إلى التعدي على حرمة الحياة الخاصة، أو العائلية للأشخاص أو انتهاكها أو التدخل فيها، وذلك بنشر أي معلومات خاصة عن هذا الشخص أو أسرته على شبكة الإنترنэт⁴⁰. ثم إن المادة 293 من قانون العقوبات تعاقب كل من تسبب في مضايقة أو إزعاج الآخرين، أو تلفّظ بعبارات منافية للآداب أو الأخلاق عن طريق استعمال أجهزة الاتصال اللاسلكية أو الوسائل الإلكترونية.

بحسب المادة 37 من الدستور، لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعريض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاتة أو أي تدخلات تمس شرفه أو سمعته، إلا وفقاً لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

لا ينص القانون صراحةً على أي أحكام تتناول العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات. ويتضمن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لسنة 2014 أحكاماً تستخدم لغة محايدة. ويجرم القانون إنتاج المواد الإباحية عن الأطفال أو إتاحتها بواسطة وسائل تقنية المعلومات وأو

حاء. الالشغال بالجنس ومكافحة البغاء

يواقعهم خارج إطار الزوجية⁴²، كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات كل من أعد أو أدار بيتا للبغاء⁴³.

يجرم قانون العقوبات اتخاذ ممارسة البغاء أو اللواط حرفة أو وسيلة لكسب العيش، ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تتجاوز عشر سنوات⁴¹. ويعاقب المشتغلون بالجنس أو من

طاء. الاتجار بالبشر

وتتوفر الحكومة ورش عمل تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وأفراد النيابة العامة، والقضاء، والمفتشين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال الصحة العامة. وتتناول ورش العمل كيفية التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وتحديد هوية الضحايا، وتدريب الأطباء والممرضين على تحديد هوية ضحايا الاتجار، والدور الذي يؤديه إنجاز القانون، ومقاضاة مرتكبي الاتجار.

يتضمن قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 15 لسنة 2011 عقوبات تصل إلى الحبس لمدة 15 سنة، ويكرف خدمات الحماية لضحايا الاتجار⁴⁴. ويعتمد القانون تعريف الاتجار الوارد في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص الذي صادقت عليه قطر عام 2009. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 15 لسنة 2017 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ومهام اللجنة في رصد الاتجار والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية.



©izusek/E+ via Getty Images

العمل والمنافع الاقتصادية

04

4. العمل والمنافع الاقتصادية

ما من هيئة عامة متخصصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في الاستخدام، ولكن لجان فض المنازعات العمالية المُنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 6 لسنة 2018، تختص بالفصل على وجه الاستعجال خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع في جميع المنازعات الناشئة عن قانون العمل أو العقود.

يؤكد الدستور مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ويشير إلى أن العدالة الاجتماعية هي أساس العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل⁴⁵. غير أن قانون العمل لا يدرج أي أحكام تحظر التمييز ضد المرأة في الاستخدام.

وقد انضمت قطر إلى عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ويتناول القانون رقم 14 لسنة 2014 في الفصل التاسع القضايا المتصلة بتشغيل النساء.

ألف. عدم التمييز في العمل

تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي الأجر والاجازات.

وقد يضع بعض أصحاب العمل لوائح تنظيمية تحظر على وجه التحديد التمييز بين الجنسين في مكان العمل. على سبيل المثال، تشير لائحة التوظيف في مركز قطر للعمال، إلى أنه يمنع على أصحاب العمل التمييز ضد العمال على أساس نوع الجنس. كذلك، يجب على أصحاب العمل، في حدود الممكن عملياً، توفير مكان عمل آمن وخارجاً من أي خطار على صحة عمالهم.⁴⁷

ينصّ قانون العمل لسنة 2004 على أن "تُمنح المرأة العاملة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بذات العمل، وتتاح لها ذات فرص التدريب والترقى"⁴⁶. ييد أنه لا توجد أحكام في قانون العمل تضمن مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، أو تحظر التمييز على أساس الجنس أو نوعه في الاستخدام أو التوظيف.

وقد تضمن قانون إدارة الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2016 وقرار مجلس الوزراء رقم 32 لسنة 2016 أحكاماً

باء. القيود على عمل المرأة

للوزير أيضاً أن يصدر قراراً يحظر تشغيل المرأة في أوقات معينة، مثل ساعات الليل⁴⁹. هذا، ولم تصدر حتى الآن قرارات وزارية تحدد الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالنساء⁵⁰.

يفرض قانون العمل بعض القيود على تشغيل النساء في أنواع معينة من الأعمال، من قبيل الأعمال الخطيرة أو الشاقة أو الضارة بهنَّ صحيًا أو أخلاقيًا، أو غيرها من الأعمال التي يحددها قرار من وزير العمل⁴⁸. ويجوز

جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية

وما من أحكام في أي من القانونين متعلقة بإجازة الأبوة.

ولا يرد أي نصٍّ صريح بشأن توفير أماكن رعاية للأطفال متاحة و/أو مدعومة في القطاعين العام أو الخاص. لكن يشير نص المادة 107 من قانون العمل إلى أن "على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملًا فأكثر أن يوفر لعماله الخدمات الاجتماعية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير مع مراعاة طبيعة منطقة العمل وظروفها وعدد العمال في المنشأة". ولا تحدد رعاية الأطفال صراحةً بوصفها خدمة اجتماعية.

ينصّ قانون العمل على أن للمرأة الحق في إجازة وضع (أمومة) بأجر كامل مدتها 50 يوماً⁵¹، ويحظر فصلها من عملها بسبب زواجها أو حصولها على هذه الإجازة⁵². ويكفل قانون الموارد البشرية المدنية⁵³ إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر في حال إنجاب التوائم. كما تمنح (المادة 74) منه الموظفة القطرية إجازة براتب إجمالي لرعاية أولادها من ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم، إن (المادة 83) من اللائحة التنفيذية تمنح الموظفة ساعتي رضاعة يومياً لمدة سنتين.



©izusek/E+ via Getty Images

المتزوجة تستحق معاش زوجها كاملاً، حتى وإن كانت تتلقى معاشها أو مرتبها أصلاً. وفي المقابل، لا ينال الزوج سوى نصف معاش الزوجة إذا استحق معاشاً أو راتباً أصلاً⁵⁵. وتنص المادة 18 من القانون نفسه على أنه يوقف صرف معاش الأرملة المستحق لها عن زوجها المتوفى إذا تزوجت، ويعاد إليها إذا طلقت.

أيضاً صدر قانون تنظيم دور الحضانة رقم 1 لعام 2014 لتشجيع إنشاء دور حضانة للأطفال ممن هم دون سن الأربع سنوات وذلك لتسهيل دخول المرأة إلى مجال العمل وتوفير الحماية اللازمة للأطفال خلال فترات العمل.

ويحدد قانون التقاعد والمعاشات سن الستين للرجال والخامسة والخمسين للنساء لانتهاء الخدمة⁵⁴، وينص على أن المرأة

دال. التحرش الجنسي في مكان العمل

وتفتقر النصوص القانونية إلى أحكام ذات صلة برفع الدعاوى المدنية أو سُبل الانتصار بشأن التصدي للاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل أو لفصل العامل بدافع الانتقام من صاحب العمل. غير أن المادة 51 من قانون العمل تنص على أنه "يجوز للعامل أن ينهي عقد العمل قبل انتهاء مدةه إذا كان محدد المدة، ودون إعلان صاحب العمل إذا كان غير محدد المدة، مع احتفاظه بحقه كاملاً في مكافأة نهاية الخدمة، في أي من الحالات التالية:... إذا وقع من صاحب العمل أو المدير المسؤول اعتداء جسماني أو فعل مخل بالآداب على العامل، أو أحد أفراد أسرته...". بدورها تجيز المادة 61 فصل العامل دون إنذار ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة في عدد من الحالات من بينها اعتدائه على زملائه، ومخالفته التعليمات الخاصة بالمحافظة على سلامة العمال.

لا يتناول قانون العمل التحرش الجنسي في مكان العمل، وإن كان هذا الفعل غير قانوني بموجب قانون العقوبات وتحديداً المواد 290 إلى 293 التي تعاقب على الأفعال المخلة بالحياء.

بحسب المادة 291 من قانون العقوبات، يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبالغرامة التي لا تزيد على خمسة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قصد، خدش حياء أنثى، بأن تفوه بأي كلمة، أو صدر عنه أي صوت أو إيماء أو عرض أي شيء، قاصداً أن تصل الكلمة أو الصوت إلى سمع تلك الأنثى أو يقع بصرها على الإيماء أو الشيء الذي يعرضه. ويعاقب بذات العقوبة، كل من تطفل على أنثى في خلوتها.

هاء. العاملات في المنازل

وينظم القانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل الحد الأقصى لساعات العمل، وينص على إجازة

يشكّل العمال المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة أو المتوسطة أكثر من 90 في المائة من القوة العاملة في قطر.

بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم. وقد سهّلت التعديلات في القانونين انتقال العمال الأجانب إلى أصحاب عمل آخرين وخروجهم من البلد ودخولهم إليه. ولم يعد العامل الوافد بحاجة إلى شهادة عدم ممانعة من صاحب العمل للانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر، وباتت تتوفر له صورة أكثر وضوحاً بشأن كيفية إنهاء الخدمة. ينطبق هذا القانون على الوافدين للعمل في الخدمة المنزلية رجالاً ونساءً.

أسبوعية مدفوعة الأجر تمتد على يوم واحد، ومكافأة نهاية الخدمة، وآليات تسوية المنازعات وفقاً لأحكام قانون العمل.

وفي عام 2020، صدر القانون رقم 17 لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور العمال والمستخدمين في المنازل في القطاع الخاص. كما صدر المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2004، والمرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2020 بتعديل

A close-up photograph of a young girl with long brown hair, smiling broadly. She is being held securely by two adults whose faces are partially visible in the background. One adult's face is on the right, and another's profile is on the left. The lighting is soft, creating a warm and intimate atmosphere.

©oonal/E+ via Getty Images

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

105

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

مدنية متخصصة، حلّ المسائل الأسرية أو الشخصية⁵⁶، بيد أنها لا تكفل المساواة بين الرجل والمرأة.

ينظم القانون رقم 22 لسنة 2006 المسائل المتصلة بشؤون الأسرة. وفقاً لهذا القانون، تتولى محكمة الأسرة، وهي محكمة

ألف. زواج الأطفال

رضاء طرفي العقد، وبإذن من القاضي المختص⁵⁷. والزواج دون السن القانونية لا يجعل عقد الزواج باطلاً أو قابلاً للبطلان⁵⁸. ويتولى ولد المرأة، بغض النظر عن سنها، عقد زواجهما برضاهما⁵⁹.

يحدّد قانون الأسرة لسنة 2006 السن الدنيا للزواج بثماني عشرة سنة للفتيان وست عشرة سنة للفتيات. وينصّ القانون على لا يوثق زواج من هما دون السن القانونية، إلا بعد موافقة الولي، والتتأكد من

باء. إبرام عقد الزواج

بيت الزوجية، ويمكنها أيضاً أن ترفض الانتقال إليه إذا كان قصد الزوج منه الإضرار بها⁶⁰.

ينصُّ قانون الأسرة على أن الرجل هو رب الأسرة وعلى أن للزوجة واجب طاعته⁶⁰، وعلى حالات تحرم فيها الزوجة من النفقة إذا عصت فيها زوجها⁶¹. وعموماً، يجوز للمرأة والرجل اختيار مكان الإقامة، وهو حقٌّ يؤكده الدستور للجميع⁶². ومع ذلك، يفرض القانون على المرأة المتزوجة أن تنتقل إلى بيت الزوجية وألا تتركه بدون إذن من الزوج أو سبب مشروع، وتُترك للقاضي سلطة تقديرية ليحدد ما إذا كان السبب مشروعاً أم لا. ويمكن للمرأة أن تشترط في عقد الزواج عدم انتقالها إلى



©Joel Carillet/IStock Unreleased via Getty Images



©3yephoto/iStock Editorial / Getty Images Plus via Getty Images

ومزاولة الطب البشري⁶⁶، وممارسة المحاماة⁶⁷ لغة محايدة في تحديد معايير/متطلبات مزاولة هذه المهن.

ويجيز قانون الأسرة تعدد الزوجات، إذ يمكن أن يتزوج الرجل أربع نساء وفقاً للشروط التي تحدّدها أحكام القانون⁶⁸.

بين الزوجين، والمساواة بين المرأة والرجل في المطالبة بحقهما أو إثباته في ما يتعلق بالملكية⁶⁴.

للرجل والمرأة حقوق متساوية في اختيار المهن. على سبيل المثال تعتمد في التشريعات التي تنظم السلك القضائي⁶⁵،

جيم. الطلاق

يشترط الخلع موافقة الزوج، فإن رفضه، جاز للقاضي أن يبطل رفضه⁶⁹. وإذا لم يرض الزوج بالخلع، فعلى المحكمة محاولة الصلح بين الزوجين خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر⁷⁰. وإذا لم يتم التوصل للصلح وطلبت الزوجة المخالعة، حكمت المحكمة بالتفريق بينهما مقابل التنازل عن حقوقها الشرعية.

أصدر المجلس الأعلى للقضاء سنة 2021 قراراً بشأن توثيق الطلاق يقضي بأن الطلاق الغيبى لا يقع. وبات القضاة يتشددون ويشتغلون على إدارة التوثيق وقاضي التوثيق أن يحضر الرجل والمرأة أمام القاضى لييدي الرجل أسبابه في الطلاق ويتم النقاش بينه وبين الطرفين. فإن اتفقا على الطلاق تذكر المرأة جميع شروطها أمام القاضى بما في ذلك النفقات، والحضانة، والسكن وغيرها.

لا تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في الشروع في إجراءات الطلاق، فللزوج الحق انفرادياً في ذلك، إذ تنص المادة 109 من قانون الأسرة أن الطلاق يقع من الزوج أو من وكيله بوكالة خاصة أو من الزوجة إن ملكها الزوج أمر نفسها.

ويحدّد قانون الأسرة الأسباب التي يمكن للزوجة أن تطلب التفريّق على أساسها، وهي تشمل عدم تسديد الزوج النفقة أو غيابه لأكثر من سنة، ويمكن للزوجة أن تطلب التفريّق بناءً على إثبات ضرر أو إساءة تعزى إلى عدم وفاء الزوج بالتزاماته الزوجية.

ويجوز لكلا الزوجين أن يتفقا على الخلع، شرط عدم التوصل إلى صلح بينهما. وفي هذه الحالة، تتنازل الزوجة عن حقوقها المالية الشرعية في المهر والنفقة. وعادةً ما

دال. الولاية وحضانة الأطفال

وتنتهي الحضانة بإتمام الذكر 13 سنة والأنثى 15 سنة، إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك⁷¹. وفي أغلب الأحيان ترى

لأب حقوق الولاية على أولاده. أما الأم فلا ولاية لها على أولادها، ولكنها تتمتع بحقوق الحضانة حتى سنٍ محددة.

تسوية المنازعات المتعلقة بالحضانة، وهم يتمتعون بالسلطة التقديرية للسماح للأم المطلقة بالاحتفاظ بالحضانة بعد زواجها⁷². ويمنح القانون 40 لسنة 2004 بشأن الولاية على أموال القاصرين في المواد 18 و19 و21 و22 و23 المرأة حق الوصاية على القاصرين دون تمييز بينها وبين الرجل.

المحكمة خلاف ذلك وأغلب الأحكام تمنح حضانة الذكر إلى 17 سنة والأنثى حتى الزواج أو بلوغ الرشد أو الحصول على وظيفة.

وقد تفقد النساء المطلقات اللواتي يتزوجن ثانيةً حضانة أطفالهن وتؤول إلى الأب. ويراعي القضاة مصالح الطفل عند

هاء. الميراث

بين ورثته وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، أي أن للذكر مثل حظ الأنثيين.

ينص الدستور على أن حق الإرث مصون وتحكمه الشريعة الإسلامية⁷³. ويرد في قانون الأسرة أن تركة المتوفى تقسّم

واو. الجنسية

على ما تقدمه الدولة من رعاية صحية وتعليم مجانيين، ولكنهم غير قادرين على الحصول على جواز سفر قطري⁷⁵.

في ما يتعلق بالزوج الأجنبي، فلا يمكنه الحصول على الجنسية بزواجه من امرأة قطرية. في حين أنه وبموجب المادة 5 من القانون رقم 38 لسنة 2005 يجوز بقرار أميري منح الجنسية القطرية لزوجة المتجلس بالتبني لزوجها بشرط أن تكون إقامتها معه في قطر دامت مدة لا تقل عن خمس سنوات بعد كسبه الجنسية القطرية.

بحسب المادة 41 من الدستور، الجنسية القطرية وأحكامها، يحددها القانون وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية. لا يجوز قانون الجنسية (القانون رقم 38 لسنة 2005) للمرأة أن تمنح جنسيتها تلقائياً لأولادها أو زوجها خلافاً للرجل. ويُسقّع القانون لمن كانت أمّه قطرية الحصول على الجنسية، بيد أنه يميّز ضد المرأة بعدم توفير الحق التلقائي في منحها الجنسية إلى أطفالها وزوجها أسوةً بالرجل⁷⁴. القانون رقم 10 لسنة 2018 يتيح لأطفال النساء القطريات المتزوجات من غير القطريين الحصول على إقامة دائمة، ويمكن للمقيمين الدائمين الحصول



©Igor Vershinsky/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

06

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

ألف. الرعاية الصحية للأمهات

متسقة ومتكاملة في ما يتعلق بالرعاية الصحية للنساء. ولكن لم يتناول أي قانون أو سياسة وطنية مسألة الرعاية الصحية للأمهات بغض النظر عن أي قيود تتعلق بالسن أو الحالة الاجتماعية.

تكفل المادة 23 من الدستور الحق في الصحة لكافة المواطنين. وتنظم المادة 4 من القانون رقم 7 لسنة 1996 العلاج الطبي والخدمات الصحية من خلال تأمين الخدمات الوقائية. كذلك تشير الاستراتيجية الوطنية للصحة (2018-2022) إلى خدمات

باء. وسائل منع الحمل

الوطنية للسكان زيادة السكان وتشجع الدولة القطرية على زيادة النسل والزواج المبكر لهذه الغاية.

لا يوجد أي تشريع أو سياسات خاصة بشأن توفير خدمات ووسائل منع الحمل في الحالات الطارئة. تدعم الاستراتيجية

جيم. الإجهاض

لإجهاض أو رضيت به بدون عذر طبي. ويعاقب بالحبس لمدة سبع سنوات كل من أجهض عمداً امرأة وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات إذا تم الإجهاض بغير رضا المرأة.

يعتبر الإجهاض، ما لم يكن لضرورة طبية، عملاً غير قانوني بموجب قانون العقوبات، ويشمل ذلك ضحايا الاغتصاب. وتعاقب وفق المادة 317 من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات المرأة التي استعملت وسائل مؤدية



©Zdenka_Simekova/Stock / Getty Images Plus via Getty Images



©beast01/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

قضاء وأطباء متخصصين ينظرون جميئاً في الطلبات الخاصة بالإجهاض. في حال جرى الإجهاض في ضوء الأحكام العامة في قانون مزاولة الطب البشري وطب جراحة الأسنان، تتلقى المرأة التي أجهضت الرعاية في مركز صحة المرأة والأبحاث.

وبحسب ما ورد في موقع وزارة الصحة العامة والاستراتيجية الوطنية للصحة، فإن خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها مضمونة للحوامل، لكن الحصول على الرعاية بعد الإجهاض غير مذكورة ولا ينص عليها أي قانون أو قاعدة تنظيمية. وثمة لجنة في مركز صحة المرأة والأبحاث تتألف من

دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية

في مجال الصحة الجنسية في المنهج الدراسي الوطني.

لا ينص القانون أو الاستراتيجيات على إدراج التثقيف الشامل

هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة

الفحص إلزامي لأي شخص قادم من الخارج، فإذا ثبتت اصابته لا يسمح له بالدخول. ولكن الفحص طوعي في الداخل والعلاج إلزامي إذا ثبتت الإصابة.

لا يتناول القانون الخاص بالأمراض المعدية إمكانية الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بيد أن "مركز حمد للأمراض الانتقالية" يعني بتشخيص الأمراض المعدية (بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية) وعلاجها والوقاية منها⁷⁶.

واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة

ولا يجوز القانون تغيير نوع الجنس في السجلات الرسمية، وتقتصر التشريعات إلى قوانين محددة تحمي من جرائم الكراهية أو العنف القائم على نوع الجنس أو التمييز.

يجرم قانون العقوبات العلاقات الجنسية بالتراضي مع ذكر أو أنثى خارج نطاق الزواج⁷⁷. ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات كل من أغري ذكرًا لارتكاب فعل اللواط أو من أغري ذكرًا أو أنثى للقيام بأفعال منافية للآداب⁷⁸.

هناك طلبات لتغيير جنس المولود تُقدّم للمحاكم ولكن المحاكم رفضت هذه الطلبات على أساس مخالفتها الشريعة الإسلامية وتجدر الإشارة إلى أن هنالك عمل على مشروع قانون خاص

بالشؤون الطبية وردت فيه بعض النصوص بأنه يحظر بصفة عامة على الطبيب القيام بعملية تغيير الجنس وتصحيح الجنس ما لم تقرر لجنة مختصة ضرورة ذلك.

التشريعات

- الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004 .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2284&language=ar>
- قانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=26&language=ar>
- قانون رقم 14 لسنة 2004 بإصدار قانون العمل .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=3961&language=ar>
- قانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية .
<https://almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7102>
- قانون رقم 38 لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية .
<https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=9514&lawId=2591&language=ar>
- قانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2512>
- قانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2558&language=ar>
- قانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7312>
- قانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=8&language=ar>
- قانون رقم 9 لسنة 1970 بتنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى في قطر .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=433&language=ar>
- قانون رقم 23 لسنة 2006 بإصدار قانون المحاماة .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2563&language=ar>
- قانون رقم 13 لسنة 1990 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?ID=2492>
- قانون رقم 23 لسنة 2004 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية .
<https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?ID=2559>
- قانون رقم 22 لسنة 2004 بإصدار القانون المدني .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=6656&langua%20ge=ar>
- قانون رقم 11 لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2585&TYPE=PRINT&language=ar>
- قانون رقم 2 لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=253>
- مرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1965 بشأن البطاقات الشخصية المعدل بموجب القانون رقم 37 لسنة 2005 .
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4001&TYPE=PRINT&language=ar>
- مرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1993 بشأن جوازات السفر .
<https://almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=13134&lawId=3991&language=ar>
- Births and Deaths registration law No.3 of 2016. Arabic version: <https://almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=6963&TYPE=PRINT&language=ar>

المراجع

Al Suwaidi, N., "CEDAW Review: Qatar's gender discriminatory laws and practices comes under fire," JustHere (14 February 2015). Available at <http://www.justhere.qa/2014/02/cedaw-review-qatars-gender-discriminatory-laws-practices-comes-fire/>.

Amnesty International, "Qatar UN Review: Crucial Reforms Needed to Protect Women and Migrant Workers" (7 May 2014). Available at <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/05/qatar-un-review-crucial-reforms-needed-protect-women-and-migrant-workers/>.

Breslin J. and Jones T., Women's Rights in the Middle East and North Africa, Qatar. (Washington DC: Freedom House, 2010). Available at https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Qatar.pdf.

Kassem, L. M., Al-Malek, T. S., and Ali, F. M., "Domestic Violence Legislation and Reform Efforts in Qatar," Heinrich Böll Stiftung (2014). Available at <https://lb.boell.org/en/2014/03/03/domestic-violence-legislation-and-reform-efforts-qatar-conflict-intl-politics>.

Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar's Fourth National Human Development Report (2015). Available at https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/qatar_hdr_2015.pdf.

Musawah, Thematic Report on Article 16, Qatar. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/QAT/INT_CEDAW_NGO_QAT_16419_E.pdf.

National Human Rights Committee of Qatar, Information on Violence against women and girls and disability. Available at <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/GirlsAndDisability/Governments/Qatar1.pdf>.

Organisation for Economic Co-operation and Development, Social Institutions and Gender Index: Qatar (2014). Available at <https://www.genderindex.org/country/qatar-2014-results/>.

State of Qatar, Qatar National Development Strategy 2011-2016. Available at <http://www.agenceecofin.com/images/Finance/Qatar%20National%20Development%20Strategy%202011-2016.pdf>.

United Nations CEDAW Committee, Concluding Observations on the initial report of Qatar (10 March 2014), CEDAW/C/QAT/CO/1. Available at http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fQAT%2fCO%2f1&Lang=en.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Combating Domestic Violence against Women and Girls: Policies to Empower Women in the Arab Region (2013). Available at <https://www.unescwa.org/publications/combating-domestic-violence-against-women-and-girls-policies-empower-women-arab-region>.

United Nations Human Rights Council, Universal Periodic Review Working Group, National report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to Human Rights Council resolution 16/21 (18 February 2014), A/HRC/WG.6/19/QAT/1. Available at http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=23180.

IDEA, Gender Quotas database: Qatar. Available at <https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/250/35>.

Inter-Parliamentary Union, Qatar. Available at https://data.ipu.org/node/137/data-on-women?chamber_id=13576.

OECD, SIGI Qatar (2019). Available at <https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/2019/QA.pdf>.

Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar Second National Development Strategy 2018-2022. Available at <https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Documents/NDS2Final.pdf>.

Ministry of Public Health, National Health Strategy 2018-2022, p.26-27. Available at <https://www.moph.gov.qa/english стратегии/National-Health-Strategy-2018-2022/Pages/default.aspx>.

الحواشى

- من تحفظات قطر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التحفظ على المادتين 3 و23.
الدستور الدائم لدولة قطر (2004).
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2284&language=ar>.
<https://www.diwan.gov.qa/-/media/Diwan-Amiri/Files/Qatar-National-Vision-2030-AR.ashx?la=ar-QA>
<https://www.psa.gov.qa/ar/knowledge/Documents/NDS2Final.pdf>
.National Council for Family Affairs, National Report on Beijing+20, (February 2014), p. 29
<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/The%20national%20report%20of%20the%20State%20of%20Qatar%20on%20Beijing%20Declaration-%20English%20version.pdf>
<https://www.moph.gov.qa/Style%20Library/MOPH/Files/strategies/>. 2022-2018 National%20Health%20Strategy%202018%20-%202022/NHS%20AR.pdf
استراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022، ص. 144.
<https://www.psa.gov.qa/ar/knowledge/>. Documents/NDS2Final.pdf
رؤية قطر الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، رقم 2 لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية.
قانون رقم 23 لسنة 2006 بإصدار قانون المحاماة، المواد من 61 إلى 64.
الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004، المادة 39.
قانون رقم 17 لسنة 2010 بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المادة 3.
مرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1993 بشأن جوازات السفر، المادة 11.
مرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1965 بشأن البطاقات الشخصية المعدل بموجب القانون رقم 37 لسنة 2005، المادة 1.
قانون رقم 13 لسنة 1990 بإصدار قانون الم ráfعات المدنية والتجارية، المادة 31.
قانون رقم 11 لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية، المواد 21، 69، و97.
قانون رقم 13 لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، المادة 141.
قانون رقم 13 لسنة 1990 بإصدار قانون الم ráfعات المدنية والتجارية، المواد من 263 إلى 267.
قانون رقم 23 لسنة 2004 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، المادتان 87 و88.
قانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، المواد 36، 93، و94.
قانون رقم 22 لسنة 2004 بإصدار القانون المدني، المادة 49.
قانون رقم 13 لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، المادة 141.
الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004، المادتان 26 و27.
قانون رقم 22 لسنة 2004 بإصدار القانون المدني، المواد 837، 840، و843، ومن 879 إلى 883.
قانون رقم 14 لسنة 1964 بنظام التسجيل العقاري، المادة 3.
قانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية، المادتان 27 و28.
قانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، المادتان 8 و13. والدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004، المادة 117.
قانون رقم 9 لسنة 1970 بتنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى في قطر، المادة 12.
القرار الاميري رقم 22 لسنة 2017.

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دولة قطر، تقرير الظل بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .30
 (شباط/فبراير 2014). https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/QAT/INT_.CEDAW_NHS_QAT_16146_A.pdf
- قانون العقوبات، المواد من 300 إلى 314 .31
 قانون الأسرة، المادة 57 .32
- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) .33
 .<http://www.aman.org.qa/Ar/Pages/AbouttheAman.aspx>
- United Nations Children's Fund, Qatar, MENA Gender Equality Profile (2011). <https://bit.ly/3TEQ8L1> .34
 قانون العقوبات، المادة 47 .35
- قانون العقوبات، المواد 281، 282، و 285 .36
 قانون العقوبات، المادة 279 .37
- قانون العقوبات، المادة 291 .38
- قانون رقم 14 لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، المادة 7 .39
 المرجع نفسه، المادة 8 .40
- قانون العقوبات، المادة 298 .41
 المرجع نفسه، المواد 281، 282، و 285 .42
- المرجع نفسه، المادة 295 .43
- قانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر .44
- الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004، المادتان 19 و 30 .45
- قانون العمل، المادة 93 .46
- .Financial Centre Employment Regulations, Part 4 and Part 10 .47
 قانون العمل لسنة 2004، المادة 94 .48
 المرجع نفسه، المادة 95 .49
- بناءً على مراسلة اللجنة الوطنية .50
- قانون العمل، المادة 96 .51
- المرجع نفسه، المادة 98 .52
- قانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، المادتان 4 و 5 و 61 .53
- قانون رقم 24 لسنة 2002 بشأن التقاعد والمعاشات، المادة 11 .54
 المرجع نفسه، المادة 16 .55
- قانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، المادة 2 .56
 قانون الأسرة، المادة 17 .57
- قانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، المادتان 11 و 52 .58
 المرجع نفسه، المادة 28 .59
 المرجع نفسه، المادة 58 .60
 المرجع نفسه، المادة 69 .61
- الدستور الدائم لدولة قطر لسنة 2004، المادة 36 .62
- قانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، المادتان 65 و 69 .63
 المرجع نفسه، المواد من 44 إلى 48 .64

- .65 قانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية، المادتان 27 و28.
- .66 قانون رقم 2 لسنة 1983 في شأن مزاولة مهنتي الطب البشري وطب وجراحة الأسنان، المادتان 3 و7 مكرر.
- .67 قانون رقم 23 لسنة 2006 بإصدار قانون المحاماة، المادة 13.
- .68 المرجع نفسه، المواد 14، 25، 57، و67.
- .69 المرجع نفسه، المواد من 118 إلى 122.
- .70 .Freedom House, Women's Rights in the Middle East and North Africa, Qatar (2010) https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Qatar.pdf
- .71 قانون الأسرة، المادة 173.
- .72 المرجع نفسه، المادة 170.
- .73 الدستور، المادة 51.
- .74 قانون الجنسيّة، المادة 2.
- .75 هيومن رايتس ووتش، "قطر: إصلاح قانون الإقامة يبقى على التمييز ضد المرأة" (4 آب/أغسطس 2017). <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/07/307562>
- .76 مؤسسة حمد الطبية، مركز الأمراض الانتقالية. 20 Master%20Plan/Recent%20Openings/Pages/Communicable-Disease-Center.aspx
- .77 قانون العقوبات، المواد 281، 282، 285، و298.
- .78 المرجع نفسه، المادة 296.

المصفوفة ومعايير الترميز

لا ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف غير متوفرة أو أنها موجودة ولكن بمستوى متدين.

لا تتوفر أي بيانات.

لا يغطي القانون هذه المسألة.

نعم

ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف.

جزئياً

تمت معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، ولكن ما زالت هناك فجوات جسيمة. وما زال القانون يورد بعض الأوجه الهامة من عدم مساواة النوع الاجتماعي التي يجب معالجتها و/أو هناك فجوات جسيمة في الحماية القانونية من العنف.



المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

المجال 4: الزواج والأسرة

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

التعزيز

هل صدق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

لم يتم التصديق عليها.

تم التصديق عليها مع تحفظات.

تم التصديق عليها بدون تحفظات.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.

يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصح على حقوق محددة أو غير متكافئة للمرأة.

تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمى القانون العرفي.

لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمى الدستور ويعلن بطلان القانون ذي الصلة.

القانون العرفي ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمى قانون الأحوال الشخصية.

لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمى الدستور ويعلن بطلان القانون ذي الصلة.

قانون الأحوال الشخصية ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولية اختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيّثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

يحدّد القانون ولية نظم العدالة غير الرسمية واحتضانها

يحدّد القانون ولية نظم العدالة غير الرسمية واحتضانها

يحدّد القانون بوضوح ولية نظم العدالة غير الرسمية واحتضانها

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، بدون الاعتراف بدور النظم غير الرسمية في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان وصونها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، أو لا يحدد القانون ولية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة عموماً، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يذكرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعرف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظرهما.

لا يحدد القانون ولية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

ليس هناك قانون يحظر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

هناك قانون عام يحظر التمييز، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يأتي على ذكرهما.

هناك قانون يجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعرف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظرهما.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

هناك أحكام قانونية تمنع صراحةً المرأة من التمتع بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية ومن إمكانية الوصول إليها.

ليس هناك أحكام تحظر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هناك نصّ صريح يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في تولي المناصب العامة والسياسية ويعنّي التمييز في هذا الشأن.

هل تخصّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصة المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هناك أنظمة مشرعةً وأو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني لا تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو اعتمدت الدولة نظام الحصص الطوعي.

هناك أنظمة مشرعةً وأو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو تتجاوزه.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف في السياسة وأو الانتخابات بدون الإشارة الصريحة إلى العنف ضد المرأة.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة وأو الانتخابات.

الإنفاذ والرصد

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

ليس هناك أحكام تكفل المعونة القانونية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل الجنائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

ليس هناك أحكام تنص على كفالة المعونة القانونية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية في المسائل المدنية/الأسرية).

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل المدنية.

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

ليس لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة خلافاً لشهادة الرجل في معظم الحالات.

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في معظم الحالات، لكن لا تزال هناك استثناءات كبيرة.

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).

هل هناك قوانين تشرط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس؟

ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

تذكر القوانين العامة للإحصاءات بوضوح نوع الجنس بوصفه مجالاً يتبع مسمى، غير أنها لا تلزم بإنتاج و/أو نشر هذه الإحصاءات أو توجيه.

ينص القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل الشخصية/الأسرية.

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية.

هل هناك حواجز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، أو حصص إلزامية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال؟

ليس هناك تشريع يلزم الأحزاب بتخصيص حصة إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، ولا ينص أي تشريع على حواجز للأحزاب لقيام بذلك.

هناك حصة إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، لكن ليس هناك عقوبات في حال عدم الامتثال.

هناك حصة إلزامية للنساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال أو هناك حواجز للأحزاب لإدراج النساء في قوائم المرشحين.

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

التعزيز

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح، ولا يشمل كافة أشكال العنف البدني و/أو لا يتاح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني. ويبيّن القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح، ولا يشمل العنف الجنسي، و/أو لا يبيّن حصول المرأة على تدابير الحماية.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف الجنسي. ويبيّن القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح، ولا يشمل العنف النفسي/العاطفي، ولا يجرّم العنف الأسري و/أو لا يمكن المرأة من الحصول على تدابير الحماية.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي. ويبيّن القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هل هناك تشريع بشأن العنف المالي/الاقتصادي؟

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح، ولا يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي، و/أو لا يتاح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

هناك قانون بشأن العنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي. ويبيّن القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي غير معَرَّف في التشريعات، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.

التحرش الجنسي معَرَّف في التشريعات ويحظره القانون الجنائي أو قانون العمل.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يشترط القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج أو يصفها بجريمة "شرف" أو جريمة ضد النسيرة. وليس هناك إشارة صريحة إلى عدم الرضا باعتباره عنصراً من عناصر الجريمة.

يسند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ويُشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

يسند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ولا يُشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

هل يتضمن القانون تبرئة الجنائي إذا تزوج ضحيته؟

يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرئ مرتكب الاغتصاب أو الخطف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرئ مرتكب الاغتصاب أو الخطف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

يفسّر النظام القانوني التعريف القانوني للاغتصاب الوارد في القانون الجنائي / الشريعة الإسلامية باعتبار أنه يستبعد الاغتصاب الزوجي.

يعاقم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرعى جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.

يتناول القانون الجنائي صراحةً الاغتصاب الزوجي ويجرّمه.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

يجرم القانون فعل الزنا.

لا يجرّم القانون الجنائي فعل الزنا، لكن تطبق العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.

لا يجرّم القانون فعل الزنا.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

هناك نص يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

ألغى بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات.

ليس هناك نص يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

هل تناح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكمها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكمها جريمة)؟

ليس هناك أحكام لإنفاذ أوامر الحماية، أو إذا كانت هناك أوامر حماية فهي تؤدي إلى احتجاز الضحايا/الناجيات.

نوع واحد فقط من أوامر الحماية ممكن.

ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكمها عواقب قانونية.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن التجار بالبشر في أي قانون؟

ينص القانون الجنائي على حد أدنى من جرائم التجار بالبشر أو لا ينص على أي جرائم في هذا الشأن.

تُجرّم بعض الأشكال المتمايزة للتجار، مثل التجار بالبشر لأغراض الدستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية.

هناك قوانين شاملة لمكافحة التجار بالبشر تنقص على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

ليس هناك حالات موثقة. وليس هناك أي حظر قانوني.

تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث فعل تنظمه اللوائح ولكنها لا تجرّم. ويمارس فعل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو غير محظوظ.

يحظر أو يجرّم تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

هل يجرّم الاستغفال بالجنس والبغاء؟

تجرّم قوانين مكافحة البغاء الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

يجرّم الاستغفال بالجنس، رهناً باستثناءات تجيزه في بعض المجالات الخاضعة للشراف التنظيمي.

لا يجرّم الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية.

هناك تفسيرات قضائية متضاربة للقانون الجنائي فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية. وتطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

لا ينطوي القانون إلى هذه المسألة.

لا يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. ولد طبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

لم يتناول التقييم القطري هذا الموضوع.

هل هناك نص في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

ليس هناك أي أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء وأو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.

هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

الإنفاذ والرصد

هل رصدت هيئات الحكومة تعهّدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

ليس هناك تعهّدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هناك تعهّدات في الميزانية، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

تقدّم هيئات الحكومة تعهّدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إتاحة التمويل للبرامج والأنشطة ذات الصلة.

هل وضعّت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

ليس هناك خطة عمل أو سياسة وطنية.

وضعّت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لكن ليس هناك آلية للرصد والتنفيذ.

وضعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه.

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

التعزيز

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

لا يحظر التمييز ضد المرأة في العمل.

لا يتضمّن قانون العمل حكمًا مددّاً يحظر التمييز ضد المرأة، غير أنّ أحكاماً عامة أخرى قد تجرّمه.

هناك أحكام مددّدة في قانون العمل تحظر صراحةً التمييز ضد المرأة/تنص على عدم التمييز ضدها.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

لا يمنحك قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

يمنحك قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذات القيمة المتساوية؟

لا يمنحك قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذات القيمة المتساوية خلافاً للرجل.

يمنحك قانون المرأة والرجل الأجر المتساوي في العمل ذات القيمة المتساوية، غير أن الموضوع يلف عنصر الأجر الأخرى، بما في ذلك البدلات على سبيل المثال لا الحصر.

يمنحك قانون المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذات القيمة المتساوية أسوةً بالرجل.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محددة.

ليست هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محددة.

هناك قانون يؤكد حق المرأة في أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

ليست هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هناك قانون يؤكد حق المرأة في العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل.

هل يحظر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

لا يحظر القانون فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

بالرغم من أن قانون العمل لا يتضمن حظراً محدداً بشأن فصل النساء بسبب الحمل، فإن هذا السلوك قد يكون غير قانوني بموجب أحكام أخرى، مثل التمييز غير القانوني.

يحظر قانون العمل على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

هل ينضم القانون على إجازة وضут ترقى إلى المعيار الذي حدده منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

ليست للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر.

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر لفترة أقل من المعيار الذي حدده منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً.

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر وفقاً للمعيار الذي حدده منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً أو لفترة أطول.

هل ينضم القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

ليست للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

ينضم القانون على إجازة أبوة رمزية مدفوعة الأجر.

ينضم القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

ليست هناك قيود قانونية تُفرض على حقوق المرأة في التعاقد.

يفرض القانون شرطاً على حقوق المرأة في إبرام العقود، غير أن هناك بعض الأحكام العامة الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة التي تتعارض مع حقوقها في التعاقد.

ينضم القانون على حقوق متساوية في التعاقد.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة للأعمال التجارية.

ليست هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة للأعمال التجارية.

ليست هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة للأعمال التجارية، ويعاد تأكيد حقها في ذلك ضمن إطار سياساتية أو استراتيجية أخرى.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا تتناول أي تدابير تشريعية التحرش الجنسي في مكان العمل.

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدداً يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحکاماً عامة أخرى قد تجرم هذا الفعل.

هناك أحکام محددة في قانون العمل تحظر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.

هل هناك أحکام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

ليست هناك أحکام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، ولذا لم تقم بمعاقبة فصل صاحب العمل العامل بداعي الانتقام.

هناك أحکام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن ليس هناك أحکام لمعاقبة فصل صاحب العمل العامل بداعي الانتقام.

هناك أحکام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحکام لمعاقبة فصل صاحب العمل العامل بداعي الانتقام.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينص التشريع الوطني على سن تقاعد دنيا للعاملات.

ينص التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات، ويمنع النساء، حسراً، خيار التقاعد المبكر.

ينص التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تجيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجل والمرأة من زوجته معاشه التقاعدي.

تنص التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على حقوق المرأة في منح زوجها معاشه التقاعدي لكن في ظروف معينة (مثلًـ كون الزوج ذا إعاقة).

تنص التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حقوق الأزواج المعاشات التقاعدية.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء.

للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العملية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة.

يشمل قانون العمل العمال المنزليين في مندرجاته ويغفل لهم قدرًا كبيرًا من الحماية القانونية من الاستغلال والاعتداء.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في التملك.

هناك نظام تشريعي للملكية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

هناك نظام تشريعي للملكية يؤكّد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها.

الإنفاذ والرصد

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

ليس هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هناك هيئة رسمية عامة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هناك هيئة رسمية متخصصة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

ليست هناك رعاية لأطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.

هناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.

تؤمن الدولة رعاية الأطفال في القطاع العام، وهناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال المدعومة في القطاع الخاص.

المجال 4: الزواج والأسرة

التعزير

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

السن القانونية لزواج الفتيات هي دون الثامنة عشرة أو لا يوجد حد أدنى لسن الزواج. ولا يحظر الزواج المبكر.

السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات هي 18 سنة. ويسمح بالزواج في سن أصغر رهناً بالسلطة التقديرية القانونية.

الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للنساء والرجال، بدون استثناءات قانونية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق أو معظمها.

تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق، بيد أن أوجه عدم مساواة قانونية كبيرة لـ تزال قائمة.

تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في الزواج والشروع في الطلاق.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يسمح بتعديـد الزوجات من دون شروط صارمة.

يُسمح بتعديـد الزوجات وفقاً لشروط طارمة ويستلزم موافقة المحكمة.

يحظر القانون تعديـد الزوجات.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في حضانة الأطفال، ومراقبة مصلحة الطفل الفضل ليس شرطاً قانونياً.

للمرأة الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة، ولكن يقيـد هذا الحق في بعض الحالات، مثل فقدانها الحضانة إذا تزوجت مجدداً.

للنساء والرجال حقوق متساوية في حضانة الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق. ومراقبة مصلحة الطفل الفضل هي شرط قانوني.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعدده؟

لا تتمتع المرأة بأي حق في الولاية على الأطفال.

تتمتع المرأة بالحد الأدنى من حقوق الولاية على الأطفال.

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية على الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة؟

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة، ما عدا في ظروف معينة.

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن، ولكن في ظروف معينة فحسب.

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في اختيار المهنة.

للمرأة بعض الحقوق في اختيار المهنة، ولكن في ظروف معينة فحسب.

تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، بدون أي قيود على أنواع العمل الذي يمكن للمرأة أن تمارسه.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

تمنع التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز سفر.

تمنع التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز السفر.

هل للمرأة حقوق متساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لأولادها.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوة بالرجل في منح جنسيتها لأولادها بموجب الأحكام الدستورية، وهناك تشريع ذو صلة قيد النظر، ويدخل الأطفال على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوة بالرجل في منح جسيتها لأولادها.

هل للمرأة حقوق متساوية لحقوق الرجل في منح جسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جسيتها لزوجها الأجنبي.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوة بالرجل في منح جسيتها لزوجها الأجنبي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في الملكية الزوجية، بما في ذلك بعد الطلاق.

هناك نظام شريعي للملكية الزوجية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينص القانون على تلك الحقوق؟

لـ تـوجـدـ أـيـ إـشـارـةـ قـانـونـيـةـ إـلـىـ حـقـوقـ مـتـسـاوـيـةـ فـيـ الـمـيرـاثـ.

يرد ذكر الحقوق المتساوية في الميراث باعتبارها مبدأ في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن القوانين العرفية هي التي تطبق في الممارسة العملية عندما لا يترك المتوفى وصيحة.

ينـصـ الـقـانـونـ صـراـحـاـ عـلـىـ حـقـ الـمـرأـةـ فـيـ حـصـةـ مـتـسـاوـيـةـ فـيـ الـمـيرـاثـ عـنـدـمـاـ لـدـ يـتـرـكـ الـمـتـوـفـيـ وـصـيـحةـ.

الـحقـ فـيـ الـمـيرـاثـ غـيرـ مـنـصـوصـ عـلـىـ فـيـ الـقـانـونـ.

الإنفاذ والرصد

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

الـزـواـجـ دـوـنـ السـنـ قـانـونـيـةـ لـيـسـ باـطـلـاـ

هـنـاكـ قـانـونـ يـنـصـ عـلـىـ أـنـ الزـواـجـ دـوـنـ السـنـ قـانـونـيـةـ قـابـلـ لـلـإـبـطـالـ.ـ غـيرـ أـنـ

هـنـاكـ قـانـونـ يـنـصـ عـلـىـ أـنـ الزـواـجـ دـوـنـ السـنـ قـانـونـيـةـ الـدـنـيـاـ باـطـلـاـ.

هل هناك محاكم مدنية متخصصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

ليـسـ هـنـاكـ مـحاـكـمـ مـدـنـيـةـ مـتـخـصـصـةـ أـوـ إـجـرـاءـاتـ قـضـائـيـةـ مـدـنـيـةـ وـلـدـ

هـنـاكـ مـحاـكـمـ مـدـنـيـةـ لـكـنـهـاـ لـاـ تـضـمـنـ الـمـسـاـوـيـةـ فـيـ الـحـقـوقـ بـيـنـ الرـجـلـ وـالـمـرـأـةـ أـوـ

هـنـاكـ مـحاـكـمـ مـدـنـيـةـ مـتـخـصـصـةـ أـوـ إـجـرـاءـاتـ قـضـائـيـةـ مـدـنـيـةـ تـضـمـنـ الـمـسـاـوـيـةـ فـيـ الـحـقـوقـ بـيـنـ الرـجـلـ وـالـمـرـأـةـ.

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية

التعزيز

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

هـنـاكـ قـانـونـ (ـقـانـونـ)ـ أـوـ لـائـحةـ (ـلـوـاـحـ)ـ تـكـفـلـ حـصـولـ النـسـاءـ عـلـىـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ لـلـأـمـهـاـتـ،ـ لـكـنـهـاـ تـفـرـضـ قـيـودـاـ تـعـلـقـ بـالـسـنـ الـدـنـيـاـ،ـ أـوـ الـوـضـعـ الـعـائـلـيـ،ـ أـوـ إـذـنـ مـنـ طـرـفـ ثـالـثـ (ـالـزـوـجـ،ـ أـوـ الـوـالـدـانـ/ـالـوـلـيـ،ـ أـوـ طـبـيبـ).

هـنـاكـ قـانـونـ (ـقـانـونـ)ـ أـوـ لـائـحةـ (ـلـوـاـحـ)ـ تـكـفـلـ حـصـولـ جـمـيعـ النـسـاءـ وـالـفـتـيـاتـ عـلـىـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ لـلـأـمـهـاـتـ،ـ وـالـفـتـيـاتـ عـلـىـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ لـلـأـمـهـاـتـ،ـ بـصـرـفـ الـنـظـرـ عـلـىـ الـوـضـعـ الـعـائـلـيـ وـبـدـوـنـ إـذـنـ مـنـ طـرـفـ ثـالـثـ.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لـ يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لـ يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل الطارئة، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌّ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المطارم أو وجود تشوهات جينية، وهل ألغى تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرؤونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض غير قانوني استناداً إلى سبب أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

يسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابقة ذكرها (إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المطارم أو وجود تشوهات جينية، لكن ينـّص القانون على توجيه التهم الجنائية بـإـجـهـاـضـ غـيرـ قـانـوـنـيـ إلى النساء، أو مقدمي الرعاية الصحية، أو يـسـمـحـ بـإـجـهـاـضـ عـلـىـ الأـقـلـ اـسـتـنـادـاـ إـلـىـ الأـسـبـابـ الـقـانـوـنـيـةـ السـابـقـ ذـكـرـهـاـ وـلـكـنـ يـشـرـطـ الـحـصـولـ عـلـىـ إـذـنـ مـنـ طـرـفـ ثـالـثـ (ـالـزـوـجـ،ـ أوـ الـوـالـدـانـ/ـالـوـلـيـ،ـ أوـ طـبـيـبـ،ـ أوـ القـاضـيـ)ـ فـيـ جـمـيعـ الـحـالـاتـ أـوـ بـعـضـهـاـ).ـ

الإجهاض هو (أ) قانوني عند الطلب ولا يخضع إلا لحدود فترة العمل أو (ب) مسموح به على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية التالية: إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المطارم أو وجود تشوهات جينية، ولا تفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو أي إذن من طرف ثالث في الحالتين (أ) و(ب). ثم إنه لا يمكن توجيه التهم الجنائية بـإـجـهـاـضـ غـيرـ قـانـوـنـيـ إلى النساء، أو مقدمي الرعاية الصحية، في الحالات التي يعطي فيها الطرفان الموافقة التامة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لـ يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث،

حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني.

(الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يلزم أي (قوانين) أو لائحة (قوانين) بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) (قوانين) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة الموضوعات المذكورة.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، وتعد الموضوعات التالية في المنهج الدراسي: (أ) العلاقات، (ب) القيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية، (ج) فهم نوع الجنس، (د) العنف وتوخي السلامة، (ه) مهارات للرعاية بالصحة وضمان الرفاه، (و) جسم الإنسان ونموه، (ز) الحياة الجنسية والسلوك الجنسي (ح) الصحة الجنسية والإنجابية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) حصول الرجال حسراً على هذه الخدمات.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) ذات صلة، لكنه لا يفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لواائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

الإنفاذ والرصد

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل حُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

ليس هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية من هذا القبيل.

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تخُص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها.

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها.



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة
بين الجنسين وتمكين المرأة



صندوق الأمم المتحدة للسكان



إرثها البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الاستدامة
ESCWA



للاطلاع على
المصفوفة الإقليمية

22-00869